



IIM/2/2

الأصل : بالإنكليزية

التاريخ : ٢٠٠٥/٦/١٤

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية

الدورة الثانية

جنيف، من ٢٠ إلى ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٥

اقترح من مملكة البحرين
عن أهمية الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية
وبرامج التنمية الوطنية

وثيقة من إعداد الأمانة

- ١ - تسلم المكتب الدولي، في تبليغ مؤرخ في ٥ يونيو/حزيران ٢٠٠٥، اقتراحا من مملكة البحرين عن "أهمية الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرامج التنمية الوطنية" لتتظر فيه الدول الأعضاء في الدورة الثانية للاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، المنعقدة في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٥. وطلبت مملكة البحرين ترجمة الاقتراح وتوزيعه على الدول الأعضاء وجميع المشتركين في الاجتماع المذكور.
- ٢ - ويرد ذلك الاقتراح في مرفق هذه الوثيقة.

٣ - إن الاجتماع المذكور مدعو إلى الإحاطة
علما بمضمون الاقتراح المرفق بهذه الوثيقة
والوارد من مملكة البحرين.

[يلي ذلك المرفق]

المرفق

اقتراح من مملكة البحرين عن أهمية الملكية الفكرية وحقوق المؤلف في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و برامج التنمية الوطنية

أولاً: المقدمة:

أهمية الملكية الفكرية:

أصبحت الملكية الفكرية تروي أهميتها المتمثلة في كل شيء من حولنا وتصارع الفكر القديم وسوف تؤدي الملكية الفكرية في الألفية دوراً يزيد أهمية على الصعيد الدولي وتسرّد المنافسات فيما بين الإبداع والابتكار والأيدلوجية الجديدة للعالم الحديث وصراع الدول النامية من أجل مواكبة الدول المتقدمة.

وتعود أهمية الملكية الفكرية بأنها تنظم العلاقة فيما بين الشعوب كما ارتبط مصير الدول النامية بمصير الدول المتقدمة من حيث الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن الباحث المنصف في مجال الملكية الفكرية ونهضات الشعوب من ابتكار وإبداع يقف حيال عصر التكنولوجيا وتدفق المعلومات ونهضتها موقف المتأمل الخاشع ، لما وصلت إليه هذه الإستراتيجية ، في حضارتها الزاهرة من مناهج مدنية حديثة ، والتطورات العالمية العامرة التي أظلت الإنسانية بظلالها الوارفة ، ونعمت فيها بحرية التعبير وأمانة الشعوب والحكومات من تعاليم مدروسة، وسياسة حكيمة ، وعناية بالعلوم والمعارف على اختلافها.

ذلك لأن الشعوب حينما تتعاون مع الحكومات هم الذين أسهموا بأموالهم وعقولهم في البحث والتحصيل حتى اظهروا خافيتها وذلّوا الصعاب منها والثروة الحقيقية تكمن في هذه الآثار الشاهدة بمآثرهم الناطقة بحضارتهم من معارف تقليدية وأصول قائمة على العلوم والبحوث.

الملكية الفكرية وحماية حقوق المؤلف:

إن الملكية الفكرية وحماية المصنفات مثل حقوق المؤلف ماهي إلا تجسيد للنشاط العقلي عند الإنسان ، وتاريخ الملكية الفكرية سجل لتطور هذا العقل ومدى فعاليته في مختلف نواحي الحياة، من سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية وعمرانية الخ... ودراسة هذا التاريخ تتناول إلى جانب ذلك وسائل إنتاج الإنسان ومستوى معيشته وفنونه الجميلة ومعتقداته من موروثات المعرفة التقليدية أو الفلكلور وأساطيره وعلومه وآدابه ووسائل كفاحه المستمر مع الطبيعة من أجل البقاء.

وحقوق المؤلف واحدة من تلك المعارف التقليدية المنفتحة على التاريخ إنها من الحضارات الشاملة التي تأثرت بها شعوب مختلفة ولعبت دورها المجيد في سير الحضارة البشرية ، وهي ، عدا عن كونها امتدادا للمعارف التقليدية الأخرى فكان لها أثرها الفعال في بعث النهضة للملكية الفكرية الحديثة وتواصل العقول من كل مكان.

وتعتبر حقوق المؤلف هي الإرث الحضاري الذي يتركه الكاتب أو المبدع وراءه كل في مجاله ، وهذا الإرث مشاع كالهواء ، ويمكن لكل أمة أن تفيد منه، كما يمكن لكل حضارة نامية أن تتفاعل معه وتجعله لبنة في بنينها. وحفظ حقوق المؤلف في التنمية الاجتماعية هو من حسن حظ الإنسانية أن يكون الأمر كذلك ، لأن الحضارة الاجتماعية المنغلقة على ذاتها لايمكن أن تعطي الإنسانية شيئاً ، فهي مبتلاة بالعقم لأن جوهرها يفنقر إلى بذرة البقاء.

الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية:

تتفاعل المجتمعات وتنمو من الناحية الاجتماعية والاقتصادية من خلال البحوث والدراسات والتأليف لأنها تنشأ حضارة جديدة ، تحمل في حناياها فكر وثقافة ولغة وأدب وسياسة ونمط حياة فتتأثر الشعوب مع بعضها البعض وتتعرف على معتقدات وعادات وفنون أمم أخرى وهكذا. كما أن الأمم التي غابت عن التاريخ لم تترك غير أطلال وصارت أديانها ولغاتها وفنونها ذكريات ومن آثارها النمو الاجتماعي والاقتصادي حينما يقوم الكاتب والمؤلفين بالبحث في العلوم المختلفة ، ويتدارسونها ، وينشرونها، على الناس ، لكي تختلط أوراقهم ومصنفاتهم ويتعرفوا على العلوم التي لم يعرفونها من قبل ويقتبسوا من الحضارات الأخرى ويدخلوها إلى بلادهم. ومثال إذا نظرنا في كتب المؤلفين ، فنجد فيها آراء نعتقد أنها لم تولد في زمننا هذا ولكنها في الحقيقة رسالة تغرس للدنيا دولة تمتد شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً، ووسع هذا الإبداع الفكري نوره الإنحاء ، وعم ضوءه الأرجاء من أجل التعارف والرحمة، قال الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا) صدق الله العظيم.

أما النمو الاقتصادي فيشتمل على فتح أبواب تطوير الصناعات الثقافية التي تعتمد على المعارف التقليدية وتسويق تلك الأبحاث والتعاون بين مؤسسات البحث في الدول المتقدمة مع الدول النامية. كما أن قوة الإبداع التي تميزوا بها هؤلاء الكُتاب والمؤلفين ما لبثت أن

حررتهم من رقبهم العلمي وأدركوا أن التجربة والترصد هما ركن المباحث العلمية الحديثة، وعلى إثر ذلك تسهم تلك الموروثات الشعبية والمعارف التقليدية إلى حد بعيد في تطوير التعليم وتقدم الإنسانية وخلق وظائف وفتح أبواب الفرص لنقل مؤلفاتهم إلى الآخرين من خلال وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا.

دور المنظمة العالمية للملكية الفكرية مع الدول النامية:

تلعب المنظمة العالمية للملكية الفكرية دوراً رئيسياً ومحورياً في دعم الدول النامية بشكل عام من حيث تطبيق الاستراتيجيات التي تقوم على التنمية المطلوبة من حيث التوازن بين الأهداف الاقتصادية على أن تكون متوازنة مع الأهداف الاجتماعية، وكيفية تفعيل البرامج من أجل التطور الاقتصادي وتشجيع الإبداع والابتكار من خلال برامج التنمية الوطنية التي تشمل على تقوية بنية الباحثين المحليين والعلماء والكتاب والمؤلفين والفنانين والتقنيين والموسيقيين والناشرين الوطنيين الخ...

ان التفاعل بين الدول النامية والدول المتقدمة أمر لا مفر منه ، فهو مظهر من مظاهر عدوى التقليد ، وانفتاح كل حضارة على التاريخ وأشد ما يكون هذا التفاعل حتى تكون الحضارة الناشئة في دور الاقتباس والتلقي، فإذا ما تجاوزته إلى دور الهضم والتمثيل ، ومن ثم دعم قوي نشيط يساعدها على بدء عملية الخلق والإبداع ، هذه العملية التي تعطيها طابعها الخاص وشخصيتها المميزة، كائن مستقل واضح الخصائص.

ولو لم يكن للمنظمة العالمية للملكية الفكرية إلا دور الوسيط، الذي حمل إلى الدول النامية أنفس مافي تطور وتقدم الدول المتحضرة، لكفاها ذلك فخراً، ولجنبها تهمة التقليل من دورها الريادي في العطاء والتواصل، التي تحاول بعض الدول أو المتجنين على المنظمة إصاقها بها.

لقد كان للمنظمة أثرها الفعال في تطوير نظم التكنولوجيا في الدول النامية من أجل الحصول على أهداف التنمية المرجوة والتوازن بين الأهداف الاقتصادية مع الأهداف الاجتماعية. تركز المنظمة على الدول النامية أهمية ربط البحوث مع فرص الاستثمار والعمل على تنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع الإبداع والابتكار وتسهيل التراخيص للمنتفعين من مكاتب الملكية الفكرية وحث الحكومات للتجاوب مع المترددين على مكاتب الملكية الفكرية في الدول النامية.

ومن أولويات المنظمة العالمية للملكية الفكرية أيضاً في الدول النامية مكافحة التعدي على الحقوق من أجل تقوية الاقتصاد المحلي وتفعيل الفرص المتاحة للمبدعين لحفظ حقوقهم من أجل تنمية اقتصادية شاملة.

دور المنظمة العالمية للملكية الفكرية مع مملكة البحرين في تطوير البرامج الوطنية:

تعمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية على تطوير علاقاتها مع الدول النامية ومن بينها مملكة البحرين في تطوير البرامج الوطنية في جوانب التنمية التي تمثلت في دعم البرامج والأنشطة من أجل انطلاقة للتطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

لقد كان للتعاون المستمر والتنسيق المتميز مع المكتب العربي في المنظمة نتائج ملموسة من خلال تحديث التشريعات الوطنية ذات الصلة بالملكية الفكرية وتقليص العقبات للانضمام إلى العديد من المعاهدات الدولية وآخرها معاهدة الوايبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الوايبو للأداء والتسجيل الصوتي بالإضافة إلى دعم البرامج الوطنية للنهوض بالمفاهيم والتوعية من خلال الندوات والمؤتمرات الوطنية والإقليمية التي تسلط الضوء على أهمية الملكية الفكرية في عصر التكنولوجيا وسرعة عجلة الإنتاج وأثرها على التطور الاقتصادي بالإضافة إلى دعم مناهج التعليم في المؤسسات التربوية والتعليمية والجامعات الوطنية ودعم خطط برامج تطوير السلطات القضائية والتشريعية بما يتناسب والتطورات العالمية في مجالات الملكية الفكرية.

إن حاجة الدول النامية ومملكة البحرين إلى تحديث وتطوير أجهزة الحماية الفكرية المختصة بالملكية الفكرية ووضع الاستراتيجيات الشاملة والاهتمام بالمعارف التقليدية كانت من بين التحديات التي وفر لها دعم المكتب العربي في المنظمة الآليات الكفيلة بإنجاحها ونقلها من مراحل الطمس إلى الاستثمار الصحيح لتحقيق إنجازاً وطنياً يميز بين الصالح منها والظالم ، فبيقوا الأول ويقضوا على الثاني في ظل التنمية الاجتماعية القائمة على الأنظمة التي تعتمد على الثروات الوطنية.

التنمية وتطوير الموارد البشرية أهم نظم الإدارة والمجتمع:

التنمية هي كل ما يتعلق بتنظيم الإدارة والمجتمع وعلى مر التاريخ فقد كان الوزراء يستعينون بالكُتّاب في الإدارة وتنظيم البلاد، ومن مميزات الكاتب أن يبتعد السياسة ويبرع في الأدب ، وان يكون على جانب عظيم من الفهم الاجتماعي والمعرفة . إن فن الكتابة عبارة عن علوم وفلسفة وتطوير الموارد البشرية وأصبح حاجة ملحة لتحديث وتطوير أجهزة الحماية الفكرية من أجل إيجاد كفاءات وطنية متمكنة في مجال الملكية الفكرية.

إن التنمية الفعلية للكوادر البشرية من أكبر التحديات في الدول النامية وهي في صميم المشاغل المجتمع الدولي ، واننا في مملكة البحرين نسعى إلى خلق واحتضان الكفاءات الوطنية في مجال الملكية الفكرية من خلال برنامج عمل سنوي مكثف بندوات والمشاركة في المؤتمرات الوطنية أو الإقليمية من أجل الارتقاء بمستوى وعي الفرد.

إن المنظمة العالمية للملكية الفكرية بصفتها عضواً في منظومة الأمم المتحدة والمكتب العربي بالأخص وخطته المستقلة من تدليل الصعاب بواسطة نقل التكنولوجيا والتقدم العلمي وإعداد المذكرات وإرسالها إلى الدول الأعضاء من الدول النامية لها الأثر الكبير في ضمان البعد الإنمائي كعنصر أساسي واضح في برنامج عمل المنظمة. والجدير بالذكر لم تكن الدول النامية بما فيها مملكة البحرين منكمشة على نفسها كما توهم بعض

أصدقاء التنمية بل أنها كانت على صلات وثيقة مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية في العلاقات الثقافية والتجارية وفتح أسواق العمل من أجل التنمية المستدامة بشكل إداري منظم في مجتمع لم يعد يحبو بل يتطور سريعاً. تتطلع مملكة البحرين لأن تتم عملية التنمية بالتقسيم الإداري من أجل تحسين أداء كفاءة الإنتاجية حتى يتسنى وضع أجندة متخصصة وكل مسئول يعمل تحت أمرته فريق عمل يكمل بعضه الآخر .

ويؤمن القائمون على الحماية الفكرية بهدف المنظمة العالمية للملكية الفكرية بالتواصل الثقافي والتجاري وملتقى التيارات الحضارية المختلفة من أجل نمو الحركة الفكرية والتوافد فيما بين دول الأعضاء أو التبادل العلمي الثقافي لتحسين أداء الكفاءات الوطنية . يعتبر الابتكار التكنولوجي والعلوم أحد الروافد المهمة التي تساهم في التقدم الإنمائي وتقلص الفجوة فيما بين الأمم المتقدمة والأمم النامية وفي هذا السياق فقد كان تأثير الملكية الفكرية موضع نقاش على مدى السنوات الماضية .

لذا يتطلب في المرحلة الراهنة أن تكون الملكية الفكرية المحرك الاقتصادي للاقتصاد العالمي الجديد من خلال الحوسبة، والاتصالات الإلكترونية والاستهلاكية. إن هذه الصناعات العالمية الآن وأكثرها ديناميكية ونمواً، ومن الممكن أن تلعب المنظمة العالمية للملكية الفكرية أعظم انطلاقة وأضخم تعزيز على مدار تاريخ الاقتصاد العالمي، وسيكون محرك التقدم للتكتلات الاقتصادية التجارية_ آسيا وأوروبا وأمريكا_ في القرن المقبل.

أهمية استغلال المعارف التقليدية والموروثات الشعبية في ظل التطور الاقتصادي والوطني:

ترتبط المعارف التقليدية والموروثات الشعبية بمختلف جوانب حياتنا، وتمثل ركيزة نشاط الإنسان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي ، وتهيئ المعرفة التقليدية بالواقع القديم والحاضر ومشكلاته وأبعاد هذه المشكلات ، وتتيح اتخاذ القرارات في كل ما يتطلب الوقوف عليه أو مواجهته رد فعل إنساني واتخاذ موقف بشأنه.

وللموروثات الشعبية تعريفات متعددة ، فلسفية ومعرفية ودلالية وإجرائية ورياضية وإدارية ولا أدل على مدى أهمية المعلومات التقليدية من إطلاق وصف (الفولكلور) على الموروثات الشعبية.

ان هذه الثقافة كما تراها منظمة العالمية للملكية الفكرية هي " المورد الاستراتيجي في مجتمع اليوم، لا رأس المال فقط ، وإنتاج المعرفة قد أصبح مفتاح الإنتاجية والمنافسة والإنجاز الاقتصادي.

تري مملكة البحرين إن إدراك المجتمعات لأهمية المعارف التقليدية في شتى جوانب حياة الفرد والدولة ومختلف مناحي النشاط الإنساني، يدعو إلى وجوب حماية حق الإنسان في تلك الموروثات الشعبية التابعة لبلدانهم عبر إسباغ الحماية على تدفق الباحثين والمؤلفين

والحصول عليها من جهة، وتوفير الأدوات القانونية لمنع الاعتداءات على هذا الحق من جهة أخرى تحت ظل مناخ مردود اقتصادي .

ان الحق في تلك الموروثات الشعبية يتخذ موقعه بين طائفة الحقوق المؤسسة على التضامن الاجتماعي بين الأفراد أكثر مما يعتمد على العلاقة بين الفرد والدولة.

ويعتبر الحق في تدوين تلك المعارف التقليدية وما يتعلق به من حقوق أخرى كالحق في الحياة الخاصة والحق في الملكية الأدبية للمعلومات من أهم صور هذه الحقوق الجديدة.

وتدوين هذه الموروثات الشعبية بازدياد مطرد يصعب تتبعه إذ تشير الدراسات الحديثة إلى أن السنوات العشر الأخيرة شهدت كماً من المعلومات يعادل كافة المعلومات من المعارف التقليدية التي أنتجتها البشرية على مدى القرون المنصرمة بل أن معدل دورة إعادة إنتاج معارف البشرية معرض للانخفاض بشكل حاد، ولا ندري أن كنا سنكون أمام واقع تعاد فيه إنتاج كافة معارف البشرية في وقت قصير أم لا.

كما أن مصادر الحصول عليها بازدياد ونماء أيضاً ، وهذا بدوره أساس السعي لإيجاد وسائل فاعلة وصحيحة لجمع تلك المعلومات من موروثات شعبية وحفظها وتخزينها واسترجاعها. أو بمعنى آخر، التأكد من صحة هذه المعلومات سيكون المحرك الرئيسي لمواجهة التسارع الهائل في زيادة مصادر المعلومات المكتوبة الذي يدل على ارتفاع أعداد الدوريات المطبوعة.

أهمية ربط المؤسسات البحثية مع آليات المنظمة العالمية للملكية الفكرية لتعزيز القدرات والمفاهيم في مجال الملكية الفكرية:

إن المؤسسات البحثية وربطها مع آليات المنظمة العالمية للملكية الفكرية هي موضوع التقنية العالية، أو على نحو أدق البيانات الخام ، والمعلومات البحثية الناتجة عن الإبداع أو الابتكار البحثي والتي توصف في نطاق التأليف بالمعطيات البحثية أو Research Data ، وهو وصف أكثر دقة باعتبارها لها قيمة اجتماعية وسياسية واقتصادية أيضاً ، ولها قيمة بما تجسده من أصول معرفية ومالية.

ومعظم البلدان النامية التي أنشأت أنظمة حديثة للملكية الفكرية يتحتم عليها أن تحول المادة البحثية أداة للتعامل التجاري وتحول المعلومات إلى مال، وما من شك ، أن حركة المال ، وجوداً وتعاملاً، في نطاق العمل البحثي كأداة استثمار وتسوق وتوزيع وتمويل أن أوانه في الدول النامية وهذا ما تدعو إليه استراتيجية المنظمة العالمية للملكية الفكرية بأقسامها المختلفة من أجل نشر مفاهيم الملكية من استراتيجية سياسية وتاريخية وتجارية وثقافية وعلمية وجغرافية وسياحية وقانونية ، وبيئة لملايين المواقع الخدمية والتجارية وغير الربحية والحكومية والشخصية ، ولا عجب أن يتسابق القاصي والداني إلى احتلال موقع ضمن هذه المؤسسة البحثية من الإنسان الفرد إلى أعظم مؤسسات علوم الفضاء، ومن المؤسسات والهيئات الأهلية إلى الحكومات والبرلمانات والمنظمات الدولية.

ان هذا الربط بين المؤسسات البحثية مع آليات المنظمة العالمية للملكية الفكرية تتجه نحو المطلق في المدى ، واللامتناهي في الخيارات لإتاحة توفير المعلومة للراغب بها في كل

وقت وفي أي مكان بل يمكن القول أنها ستصبح سلاح التنافس الرئيسي في معركة السيادة على السوق بما ستحدثه من ثورة تفاعلية بين الوسائط الإعلامية وتبعاً له سيتغير أسلوب تفاعل عالم المال والأعمال.

*****وبناء على كل ما ذكر أعلاه نتقدم بالاقتراحات التالية:**

أولاً : البعد التنموي في المنظمة العالمية للملكية الفكرية :

إن المنظمة العالمية للملكية الفكرية لعبت وتلعب دوراً كبيراً ومهماً في التنمية بكافة أبعادها بما فيها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى الرغم من قناعتنا التامة بأن البعد التنموي جزء لا يتجزأ من عمل ورؤية المنظمة، إلا أنها لا يمكن أن تتحمل منفردة مسؤولية التنمية في الدول الأعضاء وذلك لوجود منظمات متعددة ومتخصصة في هذا المجال، وبالتالي تكون كل منظمة صاحبة اختصاص بالقدر المرتبط باختصاصها لدعم البعد التنموي في الدول، إضافة إلى ما قد يترتب على التداخل والتشابك في العمل ما بين هذه المنظمات من تضارب في الجهود وبالتالي هدر للأموال، وبناء على ذلك نعتقد بضرورة أن تقوم وتلتزم كل جهة باختصاصها في الدور التنموي. كما وأن التنمية وكما هو معروف تعتمد على عدة عوامل وعناصر تعتبر الملكية الفكرية أحدها.

١ - لذلك نقترح أن تقوم المنظمة ومن خلال رؤيتها الاقتصادية الجديدة في التركيز على الجانب الاقتصادي بشكل أكبر وأوسع من خلال توسيع نطاق المشورة والمساعدات الفنية للقطاعات المتخصصة ذات العلاقة وبصفة خاصة في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاع البحث العلمي وقطاع الصناعات الثقافية على أن تتسق في ذلك مع الدول الأعضاء كما جرت العادة.

٢ - ولعل خير بداية لهذه النقلة النوعية هو في تشجيع ومساعدة الدول الأعضاء في وضع إستراتيجيات وطنية للملكية الفكرية بحيث يتم من خلالها بيان أوجه الضعف والقوة في التعامل مع أنظمة الملكية الفكرية، فيتم تقوية ما هو ضعيف فيها والتركيز على ما هو قوي للخروج بأنجح آليات العمل لنظام الملكية الفكرية.

٣ - كما ونقترح أن تقوم المنظمة بإجراء بعض الدراسات في مجال الملكية الفكرية بالتعاون مع الدول الأعضاء لبيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناجمة عن تطبيق نظام الملكية الفكرية على الدول الأعضاء، وبصفة خاصة في مجال مساهمة قطاع الصناعات الثقافية في الاقتصاد الوطني للدول.

٤ - ونقترح أن تقوم المنظمة في المساعدة بنقل التجارب الناجحة للدول الأعضاء في استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية، من خلال بيان المراحل التاريخية والعملية التي قامت بها هذه الدول للوصول إلى هذه النتيجة.

٥ - إن من أهم الأمور لغايات الحصول على الفائدة الأكبر من وجود وتطبيق نظام الملكية الفكرية يكون من خلال التأكد أن هناك وعي كبير وثقافة عامة في هذا المجال، لذلك نطالب بزيادة ميزانية المساعدات الفنية لما تلعبه من دور كبير في نشر الوعي على مختلف المستويات في الدول الأعضاء وبالنتيجة يضمن الحصول على تطبيق أفضل لنظام الملكية الفكرية يوّتي ثماره التنموية، مع قناعتنا بضرورة التركيز على نشره في المراحل التعليمية المختلفة، للخروج بجيل واعي في هذا المجال قادر على استخلاص البعد التنموي من نظام الملكية الفكرية.

٦ - ونقترح مطالبة سكرتارية المنظمة بإعداد وتقديم معلومات وبيانات إحصائية عن المساعدات التي قدمتها إلى الدول النامية والدول الأقل نمواً في كافة مجالات التعاون الفني خلال السنوات الماضية لغايات بيان حجم ونوعية أولويات تلك البرامج مما يمكن الدول الأعضاء بعد التحليل والتقييم من تقديم اقتراحات عملية وواقعية حول أي تعديل قد يكون مطلوب في تلك البرامج.

ثانياً : الدور التنموي للدول المتقدمة في المنظمة:

إن الدول المتقدمة وبحكم تجربتها الواسعة في مجال الملكية الفكرية يجب عليها أن تقدم المساعدة للدول النامية والأقل نمواً في هذا المجال، على أن لا تقتصر هذه المساعدة على جوانب محددة وإنما تشمل العديد مع التركيز على الجانب التنموي.

١ - إن من أهم ما تحتاجه الدول النامية والأقل نمواً هو مساعدة المبدعين فيها على تسويق إبداعاتهم أو إيجاد أسواق لهم لتطوير ما يملكونه من ابتكارات ، لذلك نطلب من المنظمة من خلال التنسيق مع الدول الأعضاء إيجاد آلية للتعامل مع هذه المعضلة، وقد يكون في المقترح المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية والخاص بإيجاد " برنامج شراكه مع الوايبو " خطوة في الاتجاه الصحيح.

٢ - ونقترح أن تقوم الدول المتقدمة والتي تقدم برامج تدريبية في مجال الملكية الفكرية أن تقوم بنشر معلومات وافية عن هذه البرامج على صفحة المنظمة على الإنترنت وبيان الجهة المعنية الواجب الاتصال بها من قبل الدول التي ترغب بالاستفادة والمشاركة في تلك البرامج.

٣ - كما ونقترح أن تقوم المنظمة بإنشاء صندوق للمساهمات الطوعية للدول بحيث تساهم الدول المتقدمة في تمويله، على أن يخصص الإنفاق من خلاله لغايات دعم شركات القطاع الخاص في الدول النامية والأقل نمواً وتمكينها من خلال برامج محددة تضعها المنظمة على الاستغلال الأمثل لكل من البعد القانوني والتجاري والاقتصادي لنظام الملكية الفكرية، وأن تركز تلك البرامج على رفع درجة الوعي والكفاءة للتعامل مع موضوع التراخيص المتعلقة بمختلف حقوق الملكية الفكرية من أجل التوصل إلى عقود مناسبة وعادلة ومفيدة لنقل التكنولوجيا للدول النامية والأقل نمواً ، على أن تقوم المنظمة بتقديم تقرير سنوي عن أنشطتها في هذا المجال وإعداد نظام مراجعة فعال لتلك الأنشطة في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

٤ - كما ونقترح تشجيع الدول المتقدمة على حث مؤسساتها البحثية والعلمية على زيادة التعاون والتبادل والتنسيق مع معاهد البحث والتطوير في الدول النامية والدول الأقل نمواً وتمكين تلك الدول من الاستفادة من نتائج البحث والتطوير وبصفة خاصة تلك الممولة من قبل حكومات الدول المتقدمة.

ثالثاً : بالنسبة للدول الأعضاء:

إن إيماننا العميق من أن الارتقاء بمفهوم الملكية الفكرية وارتباطه الوثيق بالتنمية يتطلب التعاون والتشاور المثمر ما بين الدول الأعضاء للخروج بأفضل المقترحات والتي تصب في المصلحة العامة للدول نقترح التالي:

١- على الدول التقدم بمقترحات عملية وواضحة وقابلة للتنفيذ على أن يتم الأخذ بعين الاعتبار عند وضع هذه المقترحات التكلفة المالية المرتبطة بها عند بحث أجندة التنمية.

٢- أن لا يتم الخلط ما بين دور المنظمة العالمية للملكية الفكرية والتي تقوم بتنفيذه من خلال سكرتارية المنظمة والالتزامات الدولية المترتبة على الدول الأعضاء من جراء عضويتها في منظمات أخرى.

٣- ضرورة الابتعاد عن الموضوعات المتعلقة بعمل وإدارة المنظمة عند مناقشة موضوع أجنحة التنمية حيث توجد لجان أخرى من الوايو يمكنها دراسة ومناقشة تلك الموضوعات إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

٤- عدم الخلط ما بين القرارات السيادية التي بموجبها تقرر الدول الانضمام إلى اتفاقية ما أو عدم الانضمام إليها أو حتى القرار بضرورة العمل على إيجاد اتفاقية دولية في أحد مجالات الملكية الفكرية، وما بين دور سكرتارية الوايو في إدارة التفاوض حول الاتفاقيات الدولية التي ترعاها والتي تم الموافقة عليها من قبل الدول الأعضاء.

[نهاية المرفق والوثيقة]